ISSN: 2706-6495

دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية (دراسة تطبيقية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة -إدارة الشؤون المالية)

The role of applying governance rules on the credibility of financial reports (an applied study in the General Administration of Education in Jeddah Governorate - Department of Financial Affairs)

إعداد الباحثة/ أمجاد فاروق فلمبان

ماجستير إدارة عامة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Email: afelemban0068@stu.kau.edu.sa

المستخلص

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى معرفة نتائج تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية في إدارة التعليم بجدة، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية وهي: تحديد علاقة بُعد المساءلة مع مصداقية التقارير المالية، تحديد علاقة بُعد الإفصاح والشفافية مع مصداقية التقارير المالية، تحديد علاقة بُعد الفاعلية والكفاءة مع مصداقية التقارير المالية، تحديد علاقة بُعد صناعة القرار مع مصداقية التقارير المالية، تحديد علاقة بُعد التميز المؤسسي مع مصداقية التقارير المالية، التعرف على المعوقات التي واجهت تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وتحليلها وتقديم النتائج والتوصيات التي تخرج من الدراسة من أجل الاستفادة منها مستقبلا. تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين والإداريين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة واعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة، وبناءً على نتائج الدراسة نوصي بمجموعة من التوصيات أبرزها: توجيه إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة إلى العمل على الإعلان عن المعايير المطلوبة لشغل الوظائف الإدارية داخل الإدارة بكل شفافية للجميع، الإفصاح عن سياسة المكافآت لجميع العاملين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.

الكلمات المفتاحية: تطبيق، قواعد الحوكمة، مصداقية، التقارير المالية، الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة

ISSN: 2706-6495

The role of applying governance rules on the credibility of financial reports (an applied study in the General Administration of Education in Jeddah Governorate - Department of Financial Affairs)

Abstract

This study mainly aims to know the results of applying the rules of governance on the credibility of financial reports in the education administration in Jeddah, and a number of sub-objectives stem from this main objective, namely: determining the relationship of the accountability dimension with the credibility of financial reports, determining the relationship of the disclosure and transparency dimension with the credibility of financial reports, Determining the relationship of the effectiveness and efficiency dimension with the credibility of financial reports, determining the relationship of the decision-making dimension with the credibility of financial reports, determining the relationship of the institutional excellence dimension with the credibility of financial reports, identifying the obstacles that faced the application of governance rules in the education administration in Jeddah, and to achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used The analytical method, which aims to collect data on the studied phenomenon, describe and analyze it, and present the results and recommendations that come out of the study in order to benefit from it in the future. The study population consisted of all employees and administrators in the financial department at the Education Department in Jeddah. The current study relied on the questionnaire as a tool for collecting primary data on the subject of the study, Based on the results of the study, we recommend a set of recommendations, most notably: directing the Financial Affairs Department of the General Administration of Education in Jeddah Governorate to work on announcing the standards required to fill administrative positions within the administration with full transparency for all, disclosing the rewards policy for all workers in the Financial Affairs Department of the General Administration of Education in Jeddah Governorate .

Keywords: application, governance rules, credibility, financial reports, Jeddah Education Administration

1. المقدمة:

تحظى الحوكمة باهتمام كبير لمعظم المؤسسات سواء الإقليمية او الدولية اذ أصبحت مجالا كبيرا للبحث والدراسة، وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997م، وأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001م، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002 م (سامي،2013، ص .25).

إن الأزمات المالية والتي حدثت في الأعوام الأخيرة أدت للبحث عن وسيلة تعمل على تغيير الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال حوكمة المؤسسات والشركات والتي تعمل على إبراز سياسات المؤسسات والاستراتيجيات التي تتبعها في عملية اتخاذ القرارات المهمة (الدوغجي،2019. ص.3).

ولقد ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة، بموضوع الحوكمة (governance)في مؤسسات التعليم وكثرت الدراسات والنشرات بهذا الشأن، وذلك عقب ظهور الأزمات المالية مؤخرا ولعبت الحوكمة دورا كبيرا لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ويعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية (الوشاح، شاهين 2020، ص.3).

وتعرف الحوكمة بأنها معايير تحديد جودة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تحقيق المستفيدين الاستراتيجيين وأهداف المجتمع وتوقعاته، وكذلك التزام الموظفين باللوائح والقوانين وأخلاقيات المهنة (كريري، 2021، ص490).

إن موضوع الإدارة في المؤسسات التعليمية من المواضيع المهمة على مستوى العالم أجمع وذلك نظرا لأن التعليم أصبح يشكل قضية مقلقة في جميع دول العالم (الخطيب، 2006، ص.23).

1.1. مشكلة الدراسة:

تواجه إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية في هذا العصر الكثير من التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية التي تفرض عليها الأخذ بزمام التغيير والتطوير في نظمها الإدارية والتعليمية سعياً لمواجهة هذه التحديات ولتحسين جودتها ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية، فبرزت متغيرات حديثة ومتسارعة على الساحة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، البيئية، ويذكر (الغامدي، 2017،ص. 167) أن المؤسسات التعليمية تعاني من مشكلات إدارية تتمثل في التعقيد والروتين وصعوبة إجراءات العمل؛ مما يسبب الترهل الإداري وما يترتب على ذلك من الآثار السلبية من ضعف في الأداء.

وتكمن مشكلة البحث الرئيسية في عدم وضوح الدور الذي تلعبه قواعد الحوكمة في الحفاظ على مستويات الشفافية والصدق ورفع معدلات الثقة في التقارير المالية المقدمة من إدارة قطاع التعليم بجدة، مما أدى إلى عدم تطبيق معايير الجودة العالمية.

2.1. أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إجابة تساؤل رئيسي:

س: هل هناك علاقة بين تطبيق الحوكمة الإدارية ومصداقية التقارير المالية في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية وهي:

- هل يوجد علاقة إحصائية بين بُعد المساءلة ومصداقية التقارير المالية؟
- هل يوجد علاقة إحصائية بين بُعد الإفصاح والشفافية ومصداقية التقارير المالية؟
- هل يوجد علاقة إحصائية بين بُعد الفاعلية والكفاءة ومصداقية التقارير المالية؟
- هل يوجد علاقة إحصائية بين بُعد صناعة القرار ومصداقية التقارير المالية؟
- هل يوجد علاقة إحصائية بين بُعد التميز المؤسسي ومصداقية التقارير المالية؟
- ما هي المعوقات التي واجهت تطبيق قواعد الحوكمة في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

3.1. أهداف الدراسة:

- تحديد علاقة بُعد المساءلة مع مصداقية التقارير المالية
- تحديد علاقة بُعد الإفصاح والشفافية مع مصداقية التقارير المالية
- تحديد علاقة بُعد الفاعلية والكفاءة مع مصداقية التقارير المالية
- تحديد علاقة بُعد صناعة القرار مع مصداقية التقارير المالية
- تحديد علاقة بُعد التميز المؤسسي مع مصداقية التقارير المالية

4.1. أهمية الدراسة:

1.4.1. الأهمية العلمية:

تقديم إطار نظري عن حوكمة المؤسسات الحكومية ودور تطبيق أبعاد الحوكمة وعلاقتها بمصداقية التقارير المالية ومعرفة المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة داخل الإدارة المالية وتستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام المتزايد بالحوكمة من منظور القطاع التعليمي، حيث تم تطوير مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات المصممة للرقابة والإشراف على عمل القطاع التعليمي لحماية ممتلكاته، وتحقيق الجودة والمصداقية فيما يتعلق بالتقارير المالية الخاصة به.

2.4.1. الأهمية التطبيقية:

تكمن في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة والتي ستقدم نموذجا وتوصيات لأصحاب القرار والمسئولين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة حول دور تطبيق الحوكمة وعلاقتها بمصداقية التقارير المالية، كما ستشكل مرجعا للباحثين في المستقبل لإجراء دراسات أخرى تعالج متغيرات لم تتم معالجتها في هذه الدراسة.

5.1. منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع البيانات عن الظاهرة المدروسة ووصفها وتحليلها وتقديم النتائج والتوصيات التي تخرج من الدراسة من أجل الاستفادة منها مستقبلا وسيتم توضيح ذلك في الفصل الثالث.

ISSN: 2706-6495

6.1. نموذج الدراسة:

تبرز هذه الدراسة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بأبعاد الحوكمة الخمسة (الشفافية، والمساءلة، وصناعة القرار، والفعالية والكفاءة، والتميز المؤسسي) على المتغير التابع المتمثل في مصداقية التقارير المالية حيث تفترض الباحثة وجود علاقة قوية بين متغيرات البحث وأن تطبيق مبادئ الحوكمة (المتغير المستقلة) سوف يكون له علاقة واضحة على تحسين ورفع مستوى الأداء (المتغير التابع) في المؤسسة.

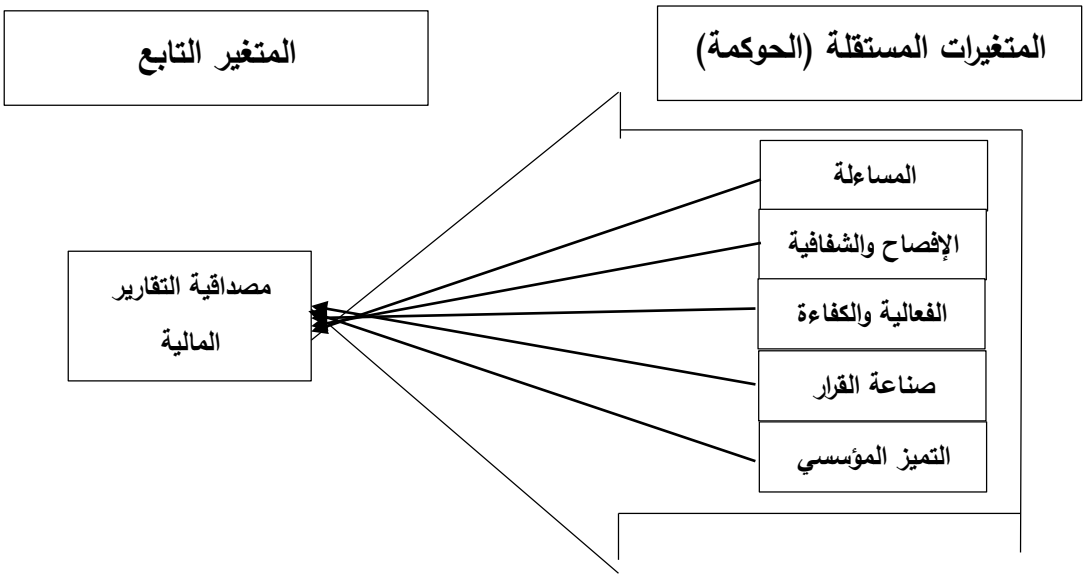

شكل (1) نموذج الدراسة

7.1. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية والمعوقات والحلول المقترحة لتطبيق هذه القواعد في الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.

الحدود الزمانية: تقام هذه الدراسة خلال الربع الأول من السنة المالية لعام 2023 م

الحدود المكانية: إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة

الحدود البشرية: اقتصر البحث على موظفي الإدارة المالية الإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة وعددهم 86 موظفا.

8.1. مصطلحات البحث:

الحوكمة

تعرف الحوكمة بأنها وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد، وسيتم تحديد المسؤول والمسؤولية، إن الحوكمة في مضمونها هي الإدارة الرشيدة أو ترشيد الإدارة بما يتطلب مراجعة كل ما هو مستقر في أسس وقواعد وأساليب التنظيم والإدارة (بركة، 2012، ص.32).

ويعرفها (حماد) بأنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركات والمؤسسات ومراقبتها من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والصراحة (حماد،2008، ص.22).

تعريف الحوكمة الإجرائي: -

ترى الباحثة بأن الحوكمة عبارة عن مجموعة من الأسس والإجراءات التي يتم عن طريقها إدارة الإدارات التعليمية والرقابة عليها من خلال تنظيم العمل داخل الإدارة مع العملاء الخارجيين والداخليين وهذا التنظيم له دور كبير على تعزيز الثقة والدقة والشفافية وتحسين عمل الإدارة التعليمية.

الحوكمة الإدارية: -

"عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحدد صنع القرار، ومراقبة العمليات داخل المؤسسة ورصدها" (يرقي وعبد الصمد، 2011، ص.35).

تعريف الحوكمة الإدارية الإجرائي: -

هي وجود نظام يحكم العلاقة التي تربط بين الموظفين ومجلس الإدارة والقائمين على إداراتها بهدف تفادي المخاطر والانهيارات التي تؤثر في الأداء وتعمل على تحقيق أهداف الإدارة المالية.

التقارير المالية:

تعرف التقارير المالية بأنها تأكيدات تتولد لدى مستخدمي التقارير المالية بأن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تقدم تمثيلا صادقا لما تزعم تمثيله، فهي تتعلق بأمانة وموضوعية المعلومات من حيث إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. (رضوان، 2005، ص.75).

تعريف التقارير المالية الإجرائي:

تعرف بأنها تقارير تصدر سنويا تتعلق بالإدارة المالية توضح فيها عن بعض المعلومات الخاصة بالنشاط المحاسبي للفترة الميزانية العمومية (بيان الدخل، تقرير مدقق الحسابات، الوضعية المالية ومقارنتها بالسنوات السابقة) خالية من الأخطاء وتتميز بالشفافية والموضوعية.

2. أدبيات الدراسة

تمهيد:

تحظى الحوكمة باهتمام كبير من معظم المؤسسات والشركات بعد ما حدث في الآونة الأخيرة من أزمات مالية وكانت هناك حاجة ماسة من المؤسسات والشركات للبحث والدراسة من أجل الاستفادة من الحوكمة وإيجابياتها المتعددة والتي منها تحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح العملاء سواء الداخليين او الخارجيين وتطبيق مبادئها وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

حيث نجد ان سبب انهيار معظم الشركات والمؤسسات هو افتقارها إلى الممارسة السليمة ونقص الشفافية وعدم اهتمامها بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية وعدم التزامها بمبادئ الحوكمة. ومن هذا المنطلق سوف نتحدث في هذا الفصل عن محورين هما:

المحور الأول يتعلق بالحوكمة والمحور الثاني يتعلق بالتقارير المالية.

ISSN: 2706-6495

1.2. الحوكمة

1.1.2. مفهوم الحوكمة:

لقد ارتبط مصطلح حوكمة الشركات بالعولمة والأزمات المالية ولقد تعددت تعاريف ومفاهيم الحوكمة وذلك بسبب اختلاف اهتمام الباحثين.

ولقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (Alamgir. 2007,p.7-8).

وقد عرفها البعض بأنها مجموعة من العلاقات التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها عن طريق تطبيق بعض الإجراءات والأساليب وتوجيه أعمالها وذلك لضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة ومراعاة مصالح جميع الأطراف (يعقوب،2006، ص.5).

ويعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام كمجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة (محمد غادر،2012، ص.2).

أما إذا تم تطبيق الحوكمة بشكل جيد فستعمل على: تخفيض المخاطر، والوصول بشكل أفضل إلى الأسواق المالية وتزيد من قابلية تسويق السلع والخدمات، وتقوم بتعزيز الأداء بشكل أفضل، وتظهر الشفافية وتمكن من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحسن من القيادة (آل خليفة 2007، ص.45).

مما سبق ترى الباحثة أن الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركات والمؤسسات والرقابة عليها، وتضم عدة أبعاد وعناصر مهمة منها اللوائح والقوانين والإجراءات والمسؤوليات وتعليمات وآليات تعمل على تقليل نسبة المخاطر وذلك من خلال تنظيم العلاقات داخل المؤسسة كتنظيم علاقة مجلس الإدارة بإدارة الشركة او المؤسسة، هذا التنظيم من شأنه تحديد الصلاحيات والاختصاصات وتعزيز الدقة والشفافية بالتالي تعزيز المصداقية في الشركات والمؤسسات بالإضافة لتحسين القيادة والإدارة.

2.1.2. أسباب ظهور حوكمة الشركات:

إن الرغبة في نجاح الشركات وتحقيقها لأهدافها التي وجدت من أجلها كان من أبرز أسباب ظهور الحوكمة، لذلك تحرص الشركات على وجود إطار حوكمة قوي فيها يتضمن لوائح وسياسات تنظم العلاقات بين جميع الأطراف وتضمن العدالة والشفافية نظرا لأنها -بالنسبة للمساهمين-تعزز مستوى الثقة والاطمئنان تجاه استثماراتهم، فهي مؤشر على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي حماية الشركة من الخسارة أو الإفلاس. كما تؤدي الحوكمة إلى تحقيق الشفافية وتحمل مسؤوليات الإدارة ومساءلتها عن تصرفاتها وأعمالها.

3.1.2. أهمية الحوكمة:

تزايد الاهتمام بممارسات حوكمة الشركات في الآونة الأخيرة كنتيجة مباشرة لحالات شهيرة نتجت عن سوء سلوك الإدارة التنفيذية في بعض الشركات، والمخاوف من استغلال المدراء لمناصبهم. لذا تزايد الإدراك بأن حوكمة الشركات الجيدة لا تساعد فقط على تجنب المشاكل الإدارية والمالية لكن لها أيضاً إيجابيات أخرى، إذ تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز، الرفاهية الاجتماعية وتوفير الحصانة القانونية. (التميمي، 2008، ص.74).

ولقد أدت الأزمات المالية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تعرض العديد من الشركات إلى صراعات وصعوبات أثرت بشكل سلبي على أدائها الاقتصادي وأدائها المالي.

وبسبب هذه الأحداث فقد عملت الدول المتقدمة على تبني مفهوم الحوكمة بشكل أسرع من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة وبسبب اعتبار البنوك العصب الرئيسي لهذه الاقتصاديات فقد عملت على تبني هذا المفهوم من أجل مواجهة المخاطر المصرفية والعمل على إيجاد معايير عالمية لتطبيقها فنتج ما يسمى اتفاقيات بازل التي تتضمن معايير للحكم السليم على المؤسسات المصرفية والمالية. (طراد،2016، ص،39).

وتتجلى أهمية حوكمة الشركات في الجانب الرقابي والمحاسبي، وفقاً لميخائيل، 2001 من حيث أنها تساعد على:

1- الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات وإنهاء وجوده وعدم السماح بعودته مرة أخرى.
2- تحقيق النزاهة وضمان الحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة من جميع المستويات ابتداء من العاملينً من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين حتى تصل إلى أدنى مستوى فيها.
3- الوصول إلى الاستفادة العظمى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد من خلال تحقيق فاعلية الإنفاق وربط عمليات الإنفاق بالإنتاج، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال.
4- تحقيق أعلى قدر من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية. (مخائيل،2001، ص.33)

ويمكن إجمال الأهمية التي يمكن تمتاز بها الإدارة المالية نتيجة تطبيق الحوكمة والدور الذي تقوم به الحوكمة والتي تعمل على تحسين الأداء في مؤسسات التعليم بما يأتي: -

1- تحسين وتطوير أداء المؤسسة التعليمية.
2- تجنب حدوث أية مخاطر أو صراعات داخل المؤسسة تعوق جودة الأداء .
3- تحسين الممارسات التربوية والإدارية في المؤسسة التعليمية.
4- تحقيق العدالة والنزاهة والشفافية في جميع تعاملات المؤسسة وعملياتها .
5- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء
6- المراجعة المستمرة والتعديل والتطوير للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسة التعليمية .
7- توفير الإرشادات للمؤسسة التعليمية حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات القياسية .بالإضافة لذلك، فإن الحوكمة تهدف إلى توفير بيئة صحية للعمل تعزز في إطارها جوانب المساءلة واحترام التعليمات والقوانين ووضع الإرشادات الكافية والمتجددة للعمل وتقويم أداء الإدارة العليا بشكل صحيح (الغالبي، والعامري،200ص458) (المليجي، 2011 ص.346)

4.1.2. خصائص الحوكمة:

ترتبط الحوكمة بشكل أساسي بسلوكيات الأفراد داخل المؤسسات التربوية. وحتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق الحوكمة، سيتم استعراض مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في تلك السلوكيات والتي تشترك مع خصائص حوكمة الشركات من أهمها الآتي: -

•الانضباطية: وتعني إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

• الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث لذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.

• الاستقلالية: وتعني تجنب وجود تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوط لذلك ركزت الحوكمة على وجود الأعضاء التنفيذيين.

• المساءلة: الآليات المطبقة في المنشأة والتي تمكنها من إجراء التحقق من كافة الأعمال المنجزة ووضوح المقاييس لتقييم الأداء.

•المسؤولية: وهي المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة.

• العدالة والمساواة: التعامل المنصف بين جميع الأفراد دون تفضيل فرد على أخر ومن الصفات المهمة للمدير الناجح هو التحلي بصفة العدالة وكيفية تحقق وترسيخ هذا المبدأ في المؤسسة التربوية او شركته بحيث يكون على مسافة واحدة مع الجميع.

• القدرة على الفصل بين احتياجات الأفراد وأهداف المؤسسة التربوية.

• المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظر إلى الشركة كمواطن جيد (الجبلي،2021، ص.239).

5.1.2. محددات الحوكمة

ويتطلب تطبيق الحوكمة محددات خارجية وداخلية كما يلي: -

المحددات الخارجية تتمثل في: -

وتعبر هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة ويشتمل على العناصر الأتية:

- تنظيم المناخ العام للاستثمار للأنشطة الاقتصادية للدول مثل تنظيم مجموعة من الإجراءات والقوانين والتشريعات لأسواق العمل والمؤسسات.

- تنظيم المنافسة ومنع القيام بممارسات الاحتكارية والإفلاس.

- العمل على تواجد بعض من المؤسسات ذاتية التنظيم التي تشمل كفاءة عمل الأسواق كالجمعيات المهنية والتي تقوم بوضع ميثاق شرف للعاملين في السوق كالمحاسبين، والمحامين، والمراجعين والمؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية.

- كفاءة القطاع المالي كالبنوك والأسواق المالية والذي باستطاعته توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية لسوق السلع وعناصر الإنتاج وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية كهيئة سوق المال والبورصة في إحكام الرقابة على المؤسسات.

- تواجد مؤسسات متخصصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المراجعة والمحاماة والاستشارات المالية والاستثمارية.

المحددات الداخلية تتمثل في: -

وتعبر المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع المهام والسلطات داخل المؤسسة او الشركة بين مجلس الإدارة والتي يؤدي تطبيق هذه المحددات إلى عدم تعارض المصالح وتكون داخل المؤسسة او الشركة وتشمل هذه المحددات ما يلي: -

- القواعد والأسس والتعليمات التي يتم تطبيقها داخل المؤسسات ووضع هياكل إدارية جيدة وسليمة توضح كيف يتم اتخاذ قرارات صائبة.

- القيام بتوزيع المهام والسلطات بين الإدارة والجمعية العامة والمدريين التنفيذيين لتخفيض التعارض بين مصالحهم.

-تعميق دور السوق المالي وزيادة قدرته على رفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق صغار المستثمرين وحقوق الأقلية. (سليمان،2008، ص.13).

6.1.2. الحوكمة الإدارية: -

تعنى الحوكمة الإدارية بكيفية ممارسة عملية صنع واتخاذ القرار والقيادة داخل الإدارة بطريقة من شأنها إتاحة الفرصة أمام أصحاب المصلحة الأساسيين للمشاركة الكاملة في اتخاذ القرار، وبكيفية ممارسة القيادة والعلاقات داخل المدرسة على أساس من مبادئ الشفافية، والمساءلة، والالتزام بالقانون.

ويعد لفظ الحوكمة مستحدثًا في قاموس اللغة العربية وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة وهو يعني الانضباط والسيطرة والحكم، بكل ما تعنيه هذه الكلمات من معان .وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب، منها: -

-الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور أو وضع الضوابط أو القيود التي تتحكم في السلوك .-الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة .

-التحاكم: "طلبا للعدالة، خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح الأفراد. (حبوش،2007، ص.22)

ونظرا إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله؛ ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن أبرز هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وبنك التسويات الدولي (BIS)، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

7.1.2. أبعاد الحوكمة:

الأبعاد / عنوان الدراسة	المساءلة	الإفصاح والشفافية	الكفاءة والفاعلية	صنع القرار	التميز المؤسسي
دراسة القرواتي (2016)	●	●	●		
دراسة حتاملة (2018)	●	●	●		
دراسة العطوي (2018)	●	●			

دراسة فالح العجمي (2016)	•	•	•	•	•
دراسة محمود الوشاح ولونا شاهين (2017)	•	•	•		
دراسة النجار وعقل (2016)	•	•	•	•	•
دراسة عمر يوسف عبد الله الحيارى (2018)	•	•			
دراسة شروق محمد (2018)	•	•			
دراسة رأفت محمد العوضي (2020)	•	•	•	•	•

جدول رقم (1) استعراض أبعاد الدراسة من خلال الدراسات السابقة

وبناءً على تحليل الدراسات في الجدول السابق نجد ان هناك ثلاث دراسات تناولت بعدين هما المساءلة والإفصاح والشفافية فقط وثلاث دراسات تناولت ثلاث أبعاد الإفصاح والمساءلة والكفاءة وثلاث دراسات تناولت الخمس ابعاد المساءلة والإفصاح والكفاءة وصنع القرار والتميز المؤسسي وعليه فإن هذه الدراسة اعتمدت على الأبعاد الأكثر دراسة والخاصة بالحوكمة وأيضا الابعاد المشتركة بالتقارير المالية والحوكمة الإدارية والتي سبق توضيحها في نموذج الدراسة شكل رقم (1) في الفصل الأول وهي كالتالي:

1. **المساءلة:**

تشير المساءلة إلى القدرة على مساءلة السلطات الحكومية والشركات الخاصة ومقدمي الخدمات عن سياساتهم وأنشطتهم وإنفاقهم المالي. يعتبر الفقراء هم الأكثر تضرراً بالفساد الواسع الانتشار، الذي يعرف بأنه استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

2. **الشفافية:**

تشير الشفافية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمساءلة إلى حق الجمهور في معرفة الإجراءات التنظيمية. وتعني الشفافية ضمنا أن المنظمات والمؤسسات تستطيع تبرير أحكامها إذا اتبعت العملية المناسبة. كما يشير إلى أنه تم اتخاذ تدابير لضمان أن يكون للموظفين والعاملين رأي كاف في عمليات صنع القرار. ونتيجة لذلك، يجب أن تكون المعلومات المتعلقة بالمنظمة أو المؤسسة متاحة بشكل علني ومتاحة بسهولة للأفراد المتأثرين بهذه الخيارات وتنفيذها، وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون المعلومات المقدمة كبيرة ومفهومة ويمكن الوصول إليها بسهولة عن طريق وسائل مفهومة.

3. **الكفاءة والفعالية:**

تقتضي الحوكمة الإدارية إجراءات إدارية تنتج نتائج تناسب أهداف المجتمع، مع الاستفادة إلى أقصى مدى من الموارد المتاحة لها. ونتيجة لذلك، ينبغي للحكومة والمنظمات المجتمعية معا أن نستفيد على أفضل وجه من الموارد القليلة لصالح الجميع، ويجب على الجميع المشاركة في تحويل الموارد إلى خدمات من خلال القيام بعملهم بنجاح وكفاءة. وتشمل مفاهيم الكفاءة والفعالية أيضا الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

4. **صنع القرار:**

تعمل الحوكمة على مساعدة إدارة المؤسسة على صياغة وبناء استراتيجية سليمة، وضمان اتخاذ قرارات فعالة بما يؤدى على كفاءة الأداء ويرى (بيتر،2000) أن أفضل طريقة لتحسين الأداء في المؤسسات التعليمية هي اللجوء إلى الحوكمة،

فهي كمدخل إداري تشير إلى القدرة على الجمع بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه. (بيتر،2000، ص. 452)

5. التميز المؤسسي:

تتحدد أهمية الحوكمة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية وتحقيق رصانة علمية وتجنب الفساد الإداري والمالي وتعزيز الثقة بين الأطراف المعينة، وتعزيز القدرة على تطوير مؤسسة التعليم وتجويد العملية التعليمية، والعمل الإداري بها، وزيادة قدرة المؤسسة على التغلب على الأزمات التي تواجهها .

وترى الباحثة بأن عدم الاهتمام بجدية النظر إلى أبعاد الحوكمة لا تسمح للإدارات بالنمو والتوسع، فهي من خلال تبني مبادئ الحوكمة تخرج الإدارة من الأزمات التي قد تلحق بها فهي تمثل النمو الطبيعي للإدارات التعليمية.

8.1.2. معوقات الحوكمة:-

الجدير بالذكر أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات الإدارية ليست بالعملية السهلة إذ أن هناك العديد من المعوقات التي تعيق تطبيق الحوكمة وهذه المعوقات تتضمن في الثقافة السائدة في المجتمع والتشريعات الإدارية وطريقة إدارة المؤسسة وأيضا ضعف العلاقات بين الموظفين والإدارة العليا وانخفاض مستوى الرضا الوظيفي.

ومن خلال ذلك تم تصنيف المعوقات للحوكمة إلى التصنيف التالي:

1- معوقات تنظيمية: وتشتمل على جهود الهيكل التنظيمي المعتمد في المؤسسة وشيوع البيروقراطية وعدم تحديد الصلاحيات الممنوحة للمديرين والموظفين على حد سواء وعدم وضوح قنوات التواصل بين الإدارة العليا والإدارات المختلفة وأيضا غياب آليات واضحة للمساءلة الإدارية للعاملين وكثرة الأعباء على الموظفين والإداريين مما يقلل من قدرتهم على التطوير (منال الحميدي،2016، ص.173) (kohansal,2011,p.11-15).

2- المعوقات المادية: وتعد هذه المعوقات احدى معوقات تطبيق الحوكمة في المؤسسات التربوية عموما والتي ترتبط بارتفاع تكاليف التشغيل الناتجة عن تطبيق مبادئ الحوكمة وأيضا اعتماد نظام مالي غير متطور وتقليدي ونقص وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في الإدارات.

3- المعوقات البشرية: تتمثل في عدم كفاية الموظفين اللازم في تنفيذ عملية الإدارة وتطبيق الحوكمة ونقص الوعي لديهم بأسس الحوكمة وإجراءات تطبيقها وضعف الكفايات الإدارية لبعض الموظفين وتخوفهم من تحمل المسؤولية وقلة النزاهة والشفافية وغياب مفهوم المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب (منال الحميدي،2016، ص.173).

2.2. التقارير المالية

1.2.2. مفهوم التقارير المالية:

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للشركة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك الشركة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية. (IASB،2010،P.8).

وترى الباحثة أن التقارير المالية تعتبر مخرجات للنظام المحاسبي للشركة او المؤسسة والتي عن طريقها يتم عرض وتوصيل المعلومات الاقتصادية من الشركة او المؤسسة إلى المستهدفين.

2.2.2. الخصائص النوعية الأساسية للتقارير المالية

أ- الملاءمة: تهدف إلى ضمان أن تشمل التقارير المالية المعلومات المالية التي من الممكن أن تحدث اختلافا في قرارات مستخدميها، فهي مرتبطة بشكل مباشر مع الغرض الأساسي للتقارير المالية المتمثل في تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في صناعة القرارات، لذا يشترط أن تقدم المعلومات قيمة تنبؤية أو تقديم تغذية راجعة حتى تعتبر مفيدة للمستخدمين وتحقق خاصية الملائمة.

ب- الموثوقية: إن الغرض الأساسي من الموثوقية أو المصداقية هو التأكد من أن المستخدمين لديهم الثقة في المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية، حيث تتطلب الموثوقية التأكد من أن الموجود في التقارير المالية يتوافق مع الأحداث والتعاملات الفعلية، لذا تتطلب المعايير المحاسبية الاهتمام بالمضمون لا بالشكل، بحيث تتم المحاسبة عن العمليات والأحداث بالتوافق مع جوهرها وواقعها الاقتصادي وليس بالتوافق مع شكلها القانوني.

3.2.2. الخصائص النوعية الثانوية أو المعززة للتقارير المالية: -

أ- القابلية للمقارنة: هي أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة لإجراء مقارنة لأداء الإدارة او الشركة نفسها بين فترة مالية وفترة مالية أخرى، أو بينها وبين ادارات وشركات مختلفة.

ب- القابلية للتحقق: تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومة المحاسبية، فهي تتطلب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات مؤكدة بحيث يستطيع المستخدمون الاعتماد عليها.

ج- التوقيت المناسب: حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات في الوقت المناسب، وعلى الرغم من حدوث بعض المشاكل التي تأخر عملية تقديم التقارير المالية التي من الممكن أن تحسن الجودة لبعض المعلومات الواردة فيها، إلا أنها من المحتمل أن تقلل من فائدتها لمستخدميها.

د- القابلية للفهم: تعني أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة لمستخدميها. (الحيارى،2017، ص.25)

4.2.2. أهمية التقارير المالية في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات: -

تنبع أهمية التقارير المالية من خلال اعتماد العديد من الجهات المستخدمة لها على المعلومات المحاسبية الموجودة في تلك التقارير لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

وهناك العديد من الفئات المستخدمة للقوائم المالية وأهم احتياجاتهم من المعلومات على النحو التالي:

1- المستثمرون الحاليون والمتوقعون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم.
2- الدائنون والموردون: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد احتمالية أن تكون الشركة عميلا جيدا لديه المقدرة على الوفاء بالتزاماته.

3- العملاء: يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي ومقدرتها على الاستمرارية في إنتاج وبيع سلعها.

4- الموظفون: يهتم الموظفون في الشركات بالمعلومات المتعلقة بمدى الأمان الوظيفي.

5- المقرضون: يهتم المقرضون في الحصول على معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة المقترضة على توفير السيولة اللازمة لسداد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه.

6- الحكومة والجهات المنظمة: تلجأ هذه الفئات إلى المعلومات التي تساعدها في تقييم مدى التزام الشركات بالقوانين والتشريعات كقانون الشركات وقانون ضريبة الدخل.

7- الجمهور: يحتاجون إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة، بالإضافة إلى معلومات خاصة إضافية قد يصعب توفيرها في القوائم المالية ذات الغرض العام.) أبو نصار وحميدات، 2009، ص. 4-5).

5.2.2. أهداف التقارير المالية: -

تهدف التقارير المالية إلى الآتي: -

- تقديم معلومات حالية ومناسبة وموثوقة عن المؤسسة وتناسب احتياجات المستفيدين.

- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة او الشركة ومصادر هذه المعلومات.

- تقديم المعلومات التي تعمل على تقييم المؤسسة او الشركة وتقييم مواردها والتزاماتها.

- تقديم معلومات صحيحة لمختلف المستفيدين وذوي العلاقة بالتغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة او الشركة. (رمضانه فاروق،2015، ص.168)

3. الدراسات السابقة

1.3. الدراسات العربية:

1.1.3. دراسات متعلقة بالحوكمة

1- دراسة القرواتي (2016) بعنوان مدى ممارسة الحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود ممارسة للحوكمة بدرجة مرتفعة في مجال ممارسة الإدارة المدرسية للحوكمة في المدارس الثانوية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين والمعلمات فيها على الأبعاد كافة الشفافية، والمساءلة، والتمكين، والعدالة.

2- دراسة حتاملة (2018) بعنوان درجة ممارسة الحوكمة المؤسسية في مديريات التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة الإداريين فيها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن درجة ممارسة الحوكمة المؤسسية في مديريات التربية والتعليم في الأردن جاءت بدرجة متوسطة، كما خلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة الإدارية، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر المسمى الوظيفي.

3- دراسة العطوي (2018) والتي هدفت إلى الكشف عن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة، المشاركة، العدالة، الفعالية التنظيمية) في المدارس الابتدائية الحكومية بمدينة تبوك من وجهة نظر القادة والوكلاء والمعلمين،

كما هدفت إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الدراسة تعزى لمتغيرات (الجنس، طبيعة العمل، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المدارس الحكومية للمرحلة الابتدائية بمدينة تبوك من وجهة نظر (القادة والوكلاء والمعلمين) جاء بدرجة كبيرة.

4- دراسة رأفت محمد العوضي (2020)، بعنوان تصور مقترح لحوكمة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية" هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لحوكمة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من 325 مفردة، تم اختيارهم بطريقة عشوائية من العاملين في المؤسسات التعليمية في محافظة خانيونس، طبقت عليهم استبانة مكونة من 33 فقرة موزعة على مجالات الدراسة: الشفافية، والمشاركة، وصناعة القرار، والفعالية والكفاءة، والتميز المؤسسي وكانت نتائج الدراسة إن درجات العاملين في مؤسسات التعليم العالي الواجب توافرها كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية من وجهة نظرهم بوزن نسبي 66،6% بدرجة متوسطة جاء في الترتيب الأول مجال المشاركة ثم الشفافية ثم الفاعلية والكفاءة ثم مجال صناعة القرار وفي الأخير التميز المؤسسي.

2.1.3. دراسات متعلقة بالحوكمة والتقارير المالية

1- دراسة فالح العجمي (2016)، بعنوان دور دواوين الرقابة المالية والمحاسبة في تفعيل الحوكمة بدولة الكويت استهدفت الدراسة تحديد الإطار العلمي للحوكمة. تحديد الجوانب التشريعية والتنظيمية لممارسة الحوكمة. تحديد معوقات تنفيذ الحوكمة وكيفية التغلب عليها واستهدفت العينة بورصة الأوراق المالية بالكويت واستخدم الباحث المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى- :تتطلب حوكمة الشركات ضرورة توافر مجموعة من التشريعات والمؤسسات حتى يمكن أن يترتب على تطبيق مبادئ الحوكمة أثر فعال وملموس - .توجد عدة معوقات لتنفيذ الحوكمة أهمها: ضعف مستوى الوعي بمفهوم الحوكمة، وعدم وجود نظام قانوني فعال - .وعدم وجود آلية فعالة لرقابة التطبيق والعمولة. - ضعف حوكمة الشركات يؤدي إلى الفساد والاختلاس وتعارض المصالح وتداخل مشاكل الأفراد مع مشاكل الشركة، والتهرب الضريبي أو غسيل الأموال، وإهمال المشاكل البيئية، ومعالجة فقيرة لمتطلبات العاملين.

2- دراسة النجار وعقل (2016) بعنوان قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين " هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في فلسطين على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لبيان أثر ذلك على مقاييس الأداء المالي المتمثلة بالعائد على الأصول، و معدل نمو المبيعات، و القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر تأثيرا و طبقت الدراسة على عينة مكونة من (36) شركة بعد تحقيقها لشروط بقواعد حوكمة الشركات الصادرة عن مدونة حوكمة الشركات في فلسطين عام معينة خلال فترة الدراسة 2009-2017 . توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، القيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات.

3- دراسة محمود الوشاح ولونا عمر (2017)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) مجتمعة ومنفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجابا على أداء هذه الجامعات.

4- دراسة عمر يوسف عبد الله الحياري (2018) أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. وقد كشفت الدراسة عن أن آليات الحوكمة الأربع مجتمعة وكذلك كل منها على انفراد أثر ذو دلالة إحصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ولكن مع وجود تفاوت في مدى هذا الأثر إذ جاءت الآلية الرابعة) الإفصاح والشفافية (في المركز الأول، في حين جاءت الآلية الثالثة) إدارة المخاطرفي المركز الرابع.

5- دراسة شروق محمد (2018)، بعنوان أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس ، وفي حين تبين من نتائج الدراسة بان معامل التفسير لأثر معايير الحوكمه في الشركات العائلية (إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية، الشفافية والإفصاح، تقييم العاملين في الشركة ممارسة المساءلة، التدقيق، أصحاب المصالح) على أداء الشركات العائلية في محافظة نابلس بلغ% 9.4، اما معامل التفسير المعدل فقد بلغ 2.3 % على أداء الشركات العائلية في محافظة نابلس، كما يتضح من خلال نتائج الدراسة بأن أكثر المجالات تأثيرا كان متمثلا في إدارة الموارد البشرية والإدارة المالية في الشركات العائلية على أداء هذه الشركات.

2.3. الدراسات الأجنبية

1- دراسة مولامين وباكاتي (Maulamin & Bhakti, 2017) بعنوان تأثير حوكمة الشركات على الإصلاحات الضريبية والايرادات والإدارة الضريبية في الشركات المدرجة في بورصة اندونيسيا"، حيث هدفت الدراسة على التعرف إلى تأثير حوكمة الشركات على الإيرادات الضريبية، حيث توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات تمارس أعمال الإدارة الضريبية مع إدارة الأرباح من خلال مؤشرات ضريبة الدخل للشركات في اندونيسيا، كما توصلت الدراسة إلى ان إدارة الضرائب تعتمد على القوانين الضريبية القائمة، وأيضا إن إدارة الأرباح تعتمد على الظروف الاقتصادية التي تمر بها الشركات ومخصوصا تلك التي تتعلق بالخسائر.

2- دراسة ارارات وموليسا (Ararat, & Melsa, 2017) بعنوان تأثير حوكمة الشركات على قيمة الشركات وربحيتها: دراسة على الشركات العائلية في تركيا"، حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير حوكمة الشركات على قيمة الشركات وربحيتها في الشركات العائلية في تركيا، حيث اعتمدت الدراسة على القوائم المالية التي تنشرها الشركات في تركيا في الفترة ما بين 2006-2012 وأيضا بالاستناد إلى مؤشر حوكمة الشركات التركي،

حيث توصلت الدراسة إلى ان حوكمة الشركات يؤثر على إيرادات الشركات العائلية التركية ويؤثر على قيمة الشركة وربحيتها، وهو ما يؤثر بصورة مباشرة على الضرائب والإيرادات العامة.

3- دراسة بيندابيل وباتيل وياكيني (Bindabe, Patel, Yekini, 2017) بعنوان " التحديات التي تواجه عملية مبادئ حوكمة الشركات الإسلامية في الشركات في منطقة الخليج والدول غير الإسلامية"، حيث هدفت الدراسة إلى بيان مبادئ حكومة الشركات الإسلامية، وايضا عملية دمجها بالشركات العاملة في منطقة الخليج العربي والمناطق الغير الاسلامية، حيث استندت الدراسة المنهج الكيفي واستخدمت الدراسات السابقة والاطلاع على نتائجها، وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الحوكمة في الشركات يتأثر بشكل مباشر بالبيئة القانونية والتشريعية للدولة، كما بينت الدراسة بأن مبادئ الحوكمة الإسلامية تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتطوير وخصوصا فيما يتعلق بعمليات تطبيقها في الدول غير الإسلامية.

4. منهجية الدراسة

1.4. منهجية الدراسة

تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية دراسة تطبيقية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة /إدارة الشؤون المالية حيث اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

- البيانات الأولية: والتي تم جمعها من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة، وتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الاحصائي واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة.
- البيانات الثانوية: من خلال الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة.

2.4. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين في إدارة الشؤون المالية بالادارة العامة للتعليم بمحافظة جدة والبالغ عددهم (86) موظف.

حيث تعتبر الإدارة المالية هي الإدارة المعنية بإنهاء إجراءات المعاملات المالية ورفعها للوزارة ومن ثم صرف جميع المستحقات للعاملين في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة جدة ومن أهداف الإدارة رفع جميع الاستحقاقات المالية وصرفها والهدف من الادارة المالية هو العمل على توفير كافة الخدمات الإدارية والمالية لمختلف الإدارات والمدارس التابعة للإدارة العامة للتعليم وذلك بما يساعد على أداء مهامها وزيادة فاعليتها.

متابعة تنفيذ كافة الإجراءات المالية والمستندية من إعداد الميزانية السنوية، وتأمين المشتريات، وإجراءات المستودعات، وقيودات مراقبة المخزون وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات.

متابعة توفير الخدمات العامة للإدارة.

متابعة توفير خدمات الأمن للمباني الإدارية.

متابعة تنفيذ خطة تنظيم وتطوير أداء مركز الاتصالات الإدارية، وتطبيق تقنيات الاتصالات.

متابعة عمليات خدمات حركة وسائل النقل للإدارة وللإدارات المرتبطة بها، وتأمين الهواتف وأجهزة الاتصال الأخرى للإدارة والمدارس.

متابعة تطوير الأداء في الإدارات المرتبطة به وإعداد الدراسات اللازمة لذلك.

متابعة إعداد مشروع الميزانية السنوية الموحدة للإدارة.

متابعة تحديد الاحتياجات التدريبية والتأهيلية للعاملين بإدارة الشؤون الإدارية والمالية.

متابعة إعداد التقارير الدورية عن نشاطات وإنجازات الإدارة ومعوقات الأداء فيها وسبل التغلب عليها ورفعها لمساعد المدير العام للخدمات المساندة.

أي مهام أخرى يكلف بها في مجال الاختصاص.

ترتبط بها الإدارات التالية

إدارة الشؤون المالية	إدارة المشتريات	إدارة الميزانية
إدارة المستودعات	إدارة مراقبة المخزون	إدارة الخدمات العامة

مركز الاتصالات الإدارية

الجهة المستفيدة من خدمات الإدارة: -

كل من له أي مستحقات مالية سواءً كان معلما أو طالبا أو موظفا أو مشرفا أو شركات او مؤسسات.

يضم قسم الشؤون المالية الشعب التالية:

1-التدقيق 2-المحاسبة 3-الصندوق 4– الأجور

- شعبة التدقيق تقوم بتدقيق جميع المعاملات الواردة إليها من جميع الاقسام

- شعبة المحاسبة وهي المعنية بالتسجيل في الدفاتر ورفع جميع المعاملات إلى الوزارة ومتابعة صرف المعاملات والتمويلات وتسديد البنوك والصرف السريع عن طريق التحويل المباشر لحسابات المستفيدين.

- شعبة الصندوق وفيه يتم التحصيل وصرف الشيكات للمستفيدين.

- شعبة الأجور وهي المسؤولة عن الاستئجار لجميع المباني الإدارية والمدرسية ومتابعتها.

3.4. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية العمدية حيث بلغ عدد العينة 71 من الموظفين العاملين بإدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة وتم استخدام المعادلة الإحصائية التالية لتحديد حجم العينة المناسبة للدراسة https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html

4.4. تصميم أداة الدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة الحالية على أداة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة وتم الاستعانة بالدراسات السابقة (دراسة رأفت العوضي ،2020) (ودراسة محمود الوشاح ولونا شاهين ،2017) حيث كان معامل الصدق الداخلي لمعامل بيرسون حيث بلغ (0,88) ودرجة ثبات الاستبيان طبقا لمعامل الفا كرومباخ لكل مجال من المجالات حيث تتراوح بين

(0,84 -0,88) في دراسة العوضى، (0,86) في دراسة الوشاح ولونا مما يدل على ان درجة الصدق الداخلي والثبات كان بدرجة عالية جدا مما يجعلها صالحة لتحليل النتائج والاجابة على أسئلة الدراسة

تم توزيع الاستبانة بشكل الكتروني على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين رئيسيين.

1. القسم الأول: التعرف على البيانات الشخصية والديموغرافية للمبحوثين (الجنس – المؤهل التعليمي – التخصص العلمي - المسمى الوظيفي – عدد سنوات الخبرة -العمر)
2. القسم الثاني: وهو القسم الذي يعبر عن محاور الدراسة حيث تكون من (44) فقرة، موزعة على ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول: ويناقش أبعاد الحوكمة، ويتكون المحور من (24) فقرة موزعة على خمسة أبعاد رئيسية:
  - البعد الأول: ويناقش المساءلة كأحد أبعاد الحوكمة، ويتكون البعد من (5) فقرات.
  - البعد الثاني: ويناقش الشفافية كأحد أبعاد الحوكمة، ويتكون البعد من (5) فقرات.
  - البعد الثالث: ويناقش الكفاءة والفاعلية كأحد أبعاد الحوكمة، ويتكون البعد من (5) فقرات.
  - البعد الرابع: ويناقش صناعة القرار كأحد أبعاد الحوكمة، ويتكون البعد من (5) فقرات.
  - البعد الخامس: ويناقش التميز المؤسسي كأحد أبعاد الحوكمة، ويتكون البعد من (4) فقرات.
- المحور الثاني: ويناقش معوقات الحوكمة ويتكون المحور من (14) فقرة موزعة على أربعة أبعاد رئيسية:
  - البعد الأول: ويناقش المعوقات التنظيمية، ويتكون البعد من (5) فقرات.
  - البعد الثاني: ويناقش المعوقات المادية، ويتكون البعد من (4) فقرات.
  - البعد الثالث: ويناقش المعوقات البشرية، ويتكون البعد من (5) فقرات.

المحور الثالث: ويناقش التقارير المالية ويتكون المحور من (6) فقرات

1.4.4. تصحيح أداة الدراسة

تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات القسم الثاني، حيث تدرجت الاستجابات من (أوافق بشدة) إلى (أرفض بشدة). ولتحديد مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات ومحاور الاستبانة، يتم الاعتماد على قيمة المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة أو محور بشكل أساسي وفق الجدول التالي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوسط الحسابي	1.80 - 1	2.60 - 1.80	3.40 - 2.61	4.20 - 3.41	5 - 4.21

جدول 6: تصنيف مقياس ليكرت الخماسي

2.4.4. صدق وثبات أداة الدراسة: -

الصدق الظاهري:

للتأكد من صدق استمارة الاستبيان المتعلقة بالدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين (ملحق 1) للاسترشاد بآرائهم حول مدى دقة ووضوح فقرات الاستبيان ومن المقترحات التي عرضها المحكمين ما يلي:

- تحديد نوع المساءلة (ادارية / مالية / قانونية)
- بعض الفقرات تحتوي على جمل مركبة افصليها لعبارتين، وبدأ كل عبارة بنفس صيغة الفعل
- (هناك نظام) و هناك كلمات أفضل من (موضوعي) ممكن نقول نظام محكم مثلا
- تقوم الادارة، تتيح الادارة، تعلن الإدارة
- يجب تحديد نوع النظام
- إعادة صياغة مثلا الموظفون بالإدارة المالية يشتركون
- تحديد نوع الكفاءة / استبدال كلمة قلة النزاهة والشفافية بعبارات أدق

وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية

1. صدق المقياس: وذلك من خلال الاتساق الداخلي والصدق البنائي

أولاً: الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور/أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للمحور/ للبعد نفسه كما هو موضح فيما يلي:

1. الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الأول: أبعاد الحوكمة

جدول 7: معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الأول

البعد الأول: المساءلة		البعد الثاني: الشفافية		البعد الثالث: الكفاءة والفاعلية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
الفقرة (1)	**0.866	الفقرة (1)	**0.911	الفقرة (1)	**0.880
الفقرة (2)	**0.807	الفقرة (2)	**0.935	الفقرة (2)	**0.898
الفقرة (3)	**0.851	الفقرة (3)	**0.945	الفقرة (3)	**0.878
الفقرة (4)	**0.758	الفقرة (4)	**0.876	الفقرة (4)	**0.899
الفقرة (5)	**0.885	الفقرة (5)	**0.677	الفقرة (5)	**0.914

البعد الرابع: صناعة القرار		البعد الخامس: التميز المؤسسي	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
الفقرة (1)	**0.917	الفقرة (1)	**0.824
الفقرة (2)	**0.939	الفقرة (2)	**0.956
الفقرة (3)	**0.882	الفقرة (3)	**0.960
الفقرة (4)	**0.911	الفقرة (4)	**0.904
الفقرة (5)	**0.808		

**** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01**

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بمعنى أن جميع معاملات الارتباط كانت ذات دلالة معنوية، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

2. الاتساق الداخلي لفقرات أبعاد المحور الثاني: معوقات الحوكمة

جدول 8: معاملات الارتباط لفقرات أبعاد المحور الثاني

البعد الأول: المعوقات التنظيمية		البعد الثاني: المعوقات المادية		البعد الثالث: المعوقات البشرية	
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
الفقرة (1)	**0.536	الفقرة (1)	**0.767	الفقرة (1)	**0.651
الفقرة (2)	**0.841	الفقرة (2)	**0.826	الفقرة (2)	**0.872
الفقرة (3)	**0.841	الفقرة (3)	**0.716	الفقرة (3)	**0.925
الفقرة (4)	**0.814	الفقرة (4)	**0.821	الفقرة (4)	**0.935
الفقرة (5)	**0.774			الفقرة (5)	**0.806

** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

3. الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: التقارير المالية

جدول 9: معاملات الارتباط لفقرات المحور الثالث

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
الفقرة (1)	**0.881	الفقرة (3)	**0.732	الفقرة (5)	**0.926
الفقرة (2)	**0.790	الفقرة (4)	**0.783	الفقرة (6)	**0.720

** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

ثانياً: الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول 10: محاور الدراسة ومعامل الارتباط لكل محور بالدرجة الكلية

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول: أبعاد الحوكمة	**0.922	0.000
المحور الثاني: معوقات الحوكمة	*0.426	0.019
المحور الثالث: التقارير المالية	**0.833	0.000

** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01

يتضح من خلال الجدول السابق أن معاملات الارتباط توضح أن جميع القيم الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 بمعنى ان معاملات الارتباط لجميع محاور أداة الدراسة كانت دالة إحصائياً.

ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول 11: معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة

المحور		عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول أبعاد الحوكمة	البعد الأول: المساءلة	5	0.889
	البعد الثاني: الشفافية	5	0.919
	البعد الثالث: الكفاءة والفاعلية	5	0.936
	البعد الرابع: صناعة القرار	5	0.931
	البعد الخامس: التميز المؤسسي	4	0.932
جميع فقرات المحور الاول		**24**	**0.979**
المحور الثاني معوقات الحوكمة	البعد الأول: المعوقات التنظيمية	5	0.802
	البعد الثاني: المعوقات المادية	4	0.777
	البعد الثالث: المعوقات البشرية	5	0.888
جميع فقرات المحور الثاني		**14**	**0.876**
المحور الثالث	**التقارير المالية**	**6**	**0.893**
جميع فقرات أداة الدراسة		**44**	**0.958**

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحور الدراسة الأول – أبعاد الحوكمة بلغت (0.979)، وبلغت قيمته لفقرات المحور الثاني - معوقات الحوكمة (0.876)، وبلغت قيمته لجميع فقرات المحور الثالث – التقارير المالية (0.893). في حين بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات أداة الدراسة (0.958) وهو معامل ثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية قابلة للتوزيع. وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل.

5.4. أساليب المعالجة الإحصائية

تم اجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages): ويستخدم هذا الأمر للتعرف على تكرارات استجابات أفراد عينة الدراسة.
2. معاملات الارتباط (Correlation coefficient): للتحقق من صدق الاستبانة وثباتها، والعلاقة بين المتغيرات.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient): للتعرف على ثبات استبانة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي (Mean) والوزن النسبي: للتعرف على الوزن النسبي ومتوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة

ISSN: 2706-6495

5. نتائج الدراسة

1.5. التحليل الاحصائي

1.1.5. تحليل أداة الدراسة

خصائص أفراد عينة الدراسة

فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والديموغرافية لها (الجنس – المؤهل التعليمي – التخصص العلمي - المسمى الوظيفي – عدد سنوات الخبرة - العمر)

جدول 12: توزيع استجابات أفراد الدراسة بناء على الخصائص الشخصية والديموغرافية

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	43	%60.6
	أنثى	28	%39.4
المؤهل التعليمي	بكالوريوس	43	%60.6
	ماجستير	12	%16.9
	أخرى	16	%22.5
التخصص العلمي	إدارة أعمال	8	%11.3
	إدارة عامة	14	%19.7
	محاسبة	23	%32.4
	أخرى	26	%36.6
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	13	%18.3
	رئيس قسم	14	%19.7
	محاسب	12	%16.9
	مدقق مالي	3	%4.2
	أخرى	29	%40.8
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	%18.3
	من 5 إلى 10 سنوات	14	%19.7
	من 11 إلى 15 سنة	12	%16.9
	من 16 إلى 20 سنة	3	%4.2
	من 21 إلى 25 سنة	5	%16.7
	أكثر من 25 سنة	29	%40.8
العمر	من 31 إلى 40 سنه	16	%22.5
	من 41 إلى 50 سنة	27	%38

المتغير	البيان	التكرار	النسبة المئوية
	من 51 إلى 60 سنة	28	%39.4
المجموع		**71**	**%100**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- الجنس: كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (60.6%) من حجم العينة، بينما كانت النسبة الأقل للإناث حيث بلغت نسبتهم (39.4%) من حجم عينة الدراسة.

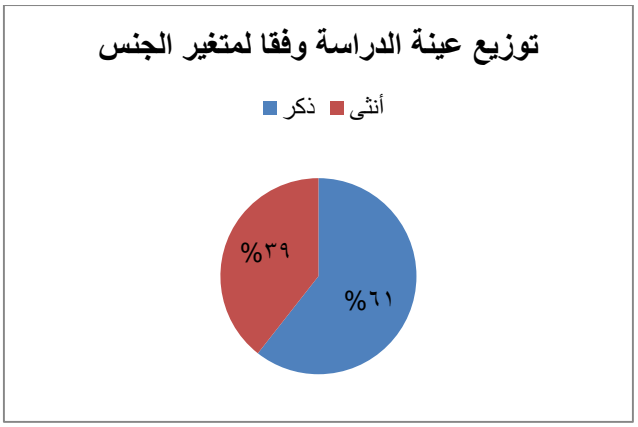

شكل 2: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير الجنس

- المؤهل التعليمي: كانت النسبة الأكبر من العينة للحاصلين على درجة البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (60.6%)، يليها الحاصلين على مؤهلات علمية أخرى غير المذكورة في أداة الدراسة بنسبة (22.5%)، بينما كانت النسبة الأقل لحاصلين على درجة الماجستير بنسبة (16.9%) من حجم عينة الدراسة.

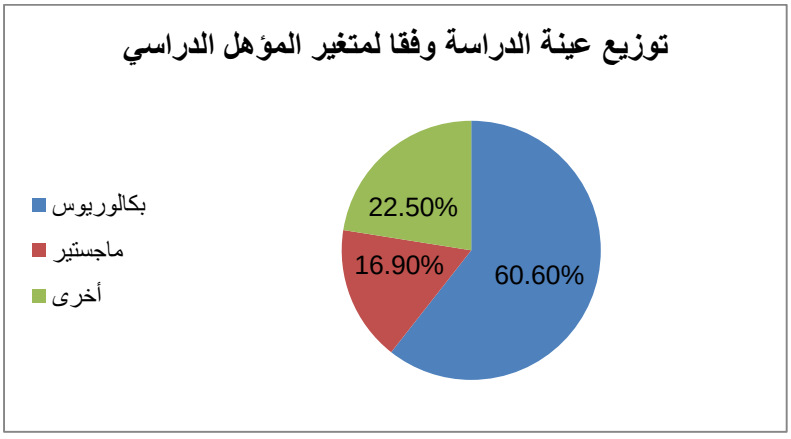

شكل 3: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير المؤهل التعليمي

- التخصص العلمي: كانت النسبة الأكبر من عينة لمن كان تخصصهم العلمي أخري غير المذكورة في أداة الدراسة حيث بلغت نسبتهم (36.6%)، يليها من كانوا من تخصصات علمية محاسبة بنسبة (32.4%)، يليها من كان تخصصهم الدراسي إدارة عامة بنسبة (19.7%)، بينما كانت النسبة الأقل لمن كان تخصصهم الدراسي إدارة أعمال بنسبة (11.3%) من حجم عينة الدراسة.

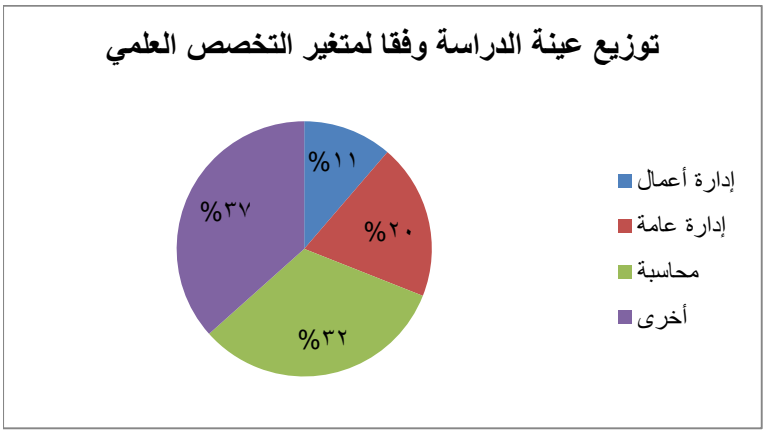

شكل 4: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير التخصص العلمي

- المسمى الوظيفي: كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة من العاملين في مسميات وظيفية غير المذكورة في أداة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (40.8%)، يليها رؤساء الأقسام ومديري الإدارات بنسبة (18.3%) بكل منهما، يليها رئيس قسم بنسبة (19.7%) يليها محاسب بنسبة (16.9%)، بينما كانت النسبة الأقل للمدققين الماليين بنسبة (4.2%) من حجم عينة الدراسة.

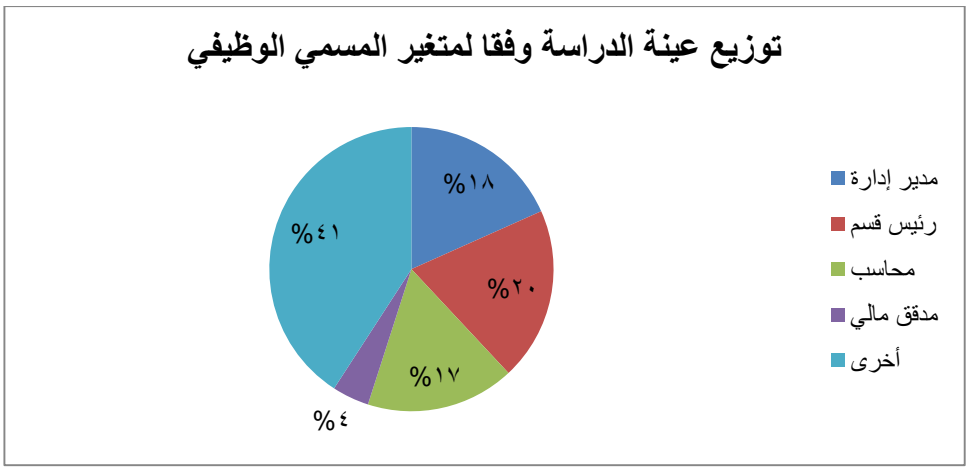

شكل 5: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير المسمى الوظيفي

- عدد سنوات الخبرة: كانت النسبة الأكبر من عينة الدراسة للذين زادت سنوات خبرتهم عن 25 سنة، حيث بلغت نسبتهم (40.8%)، يليها الذين تراوحت سنوات خبرتهم ما بين 5 إلى 10 سنوات بنسبة (19.7%)، يليها الذين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات بنسبة (18.3%) يليها الذين تراوحت سنوات خبرتهم ما بين 11 إلى 15 سنة بنسبة (16.9%)، يليها من تراوحت سنوات خبرتهم ما بين 21 إلى 25 سنة بنسبة 16.7%)، يليها من تراوحت سنوات خبرتهم ما بين 16 إلى 20 سنة بنسبة (4.2%) من حجم عينة الدراسة.

ISSN: 2706-6495

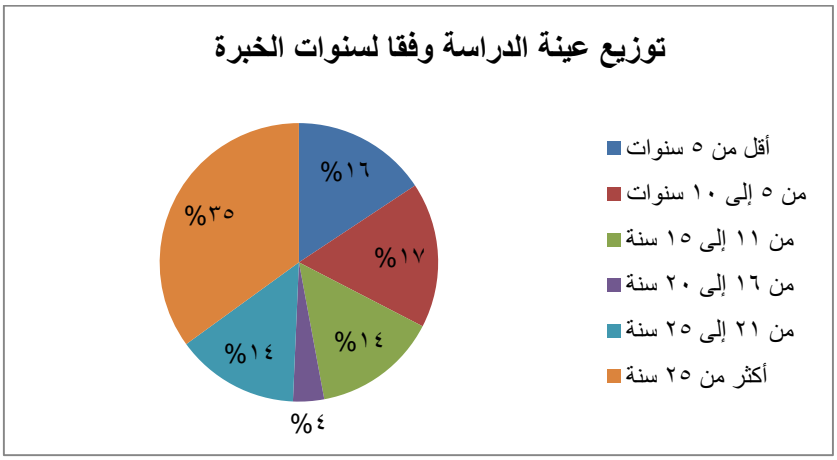

شكل 6: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير عدد سنوات الخبرة

- العمر: كانت النسبة الأكبر من العينة للذين تراوحت أعمارهم ما بين 51 إلى 60 سنة، حيث بلغت نسبتهم (39.40%)، يليها من تراوحت أعمارهم ما بين 41 إلى 50 سنة بنسبة (38%)، بينما كانت النسبة الأقل الذين تراوحت أعمارهم ما بين 31 إلى 40 سنة بنسبة (22.5%) من حجم عينة الدراسة.

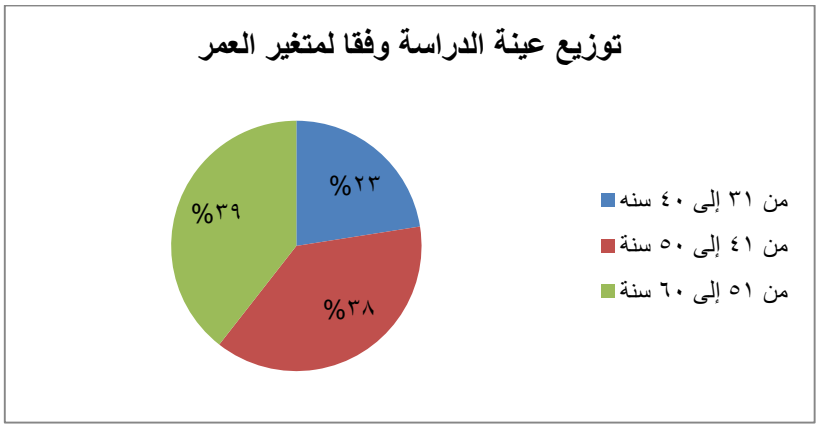

شكل 7: توزيع استجابات أفراد عينة الدراسة بناء على متغير العمر

2.1.5. مناقشة محاور الدراسة

الإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي: ما دور تطبيق قواعد الحوكمة على مصداقية التقارير المالية بإدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

تساؤل الدراسة الفرعي الأول: ما مدى تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

وللإجابة عن التساؤل السابق، قامت الباحثة بتحليل أبعاد المحور الأول - قواعد الحوكمة، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري، بهدف معرفة ما إذا كان متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد:

أولاً: المساءلة

جدول 13: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	تقوم الإدارة بتطبيق المساءلة على كافة المستويات الإدارية داخل الإدارة التعليمية	3.80	%76.0	0.925	موافق	3
.2	يتم وضع نظام موضوعي للرقابة على الإدارة من اجل تطبيق المساءلة	3.60	%72.0	0.969	موافق	5
.3	تعمل الإدارة على تحديد معايير كمية لقياس الأداء داخل الإدارة وتعميمها على الأشخاص ذوي العلاقة	3.77	%75.4	0.858	موافق	4
.4	تشجع الإدارة كافة العاملين على المشاركة البناءة والإيجابية	3.90	%78.0	0.885	موافق	1
.5	تدعم الإدارة إنجاز الأعمال بروح الفريق.	3.90	%78.0	1.094	موافق	1 مكرر
جميع فقرات البعد		**3.79**	**%75.8**	**0.790**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الأول - المساءلة وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة "موافق" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.90–3.60).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تشجع الإدارة كافة العاملين على المشاركة البناءة والإيجابية" والفقرة رقم (5) والتي تنص على " تدعم الإدارة إنجاز الأعمال بروح الفريق" بمتوسط حسابي يبلغ (3.90) ووزن نسبي (78.0%) بدرجة استجابة "موافق" لكل منهما. يليها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (1) والتي تنص على " تقوم الإدارة بتطبيق المساءلة على كافة المستويات الإدارية داخل الإدارة التعليمية" بمتوسط حسابي يبلغ (3.80) ووزن نسبي (76.0%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الرابع الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تعمل الإدارة على تحديد معايير كمية لقياس الأداء داخل الإدارة وتعميمها على الأشخاص ذوي العلاقة" بمتوسط حسابي (3.77) ووزن نسبي (75.4%) ودرجة استجابة "موافق"

ثانياً: الشفافية

جدول 14: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	توفر الإدارة نظاما للإعلام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل في المؤسسة	3.70	%74.0	1.022	موافق	2
.2	تعلن الإدارة عن المعايير المطلوبة لشغل الوظائف الإدارية	3.33	%66.6	1.295	محايد	4
.3	تفصح الإدارة عن سياسة المكافآت	3.20	%64.0	1.375	محايد	5
.4	تتيح الإدارة تبادل المعلومات على كافة المستويات الادارية	3.47	%69.4	1.008	موافق	3
.5	تقوم الإدارة بنشر الميزانية السنوية في موعدها	3.90	%78.0	0.803	موافق	1
	جميع فقرات البعد	**3.52**	**%70.4**	**0.974**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الأول - الشفافية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة تراوحت ما بين "موافق" و"محايد" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.90– 3.20).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (5) والتي تنص على " تقوم الإدارة بنشر الميزانية السنوية في موعدها" بمتوسط حسابي يبلغ (3.90) ووزن نسبي (78.0%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي تنص على "توفر الإدارة نظاما للإعلام باللوائح والقوانين المنظمة للعمل في المؤسسة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.70) ووزن نسبي (74.0%) بدرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الثالث جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تتيح الإدارة تبادل المعلومات على كافة المستويات الادارية" بمتوسط حسابي (3.47) ووزن نسبي (69.4%) ودرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الرابع الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تعلن الإدارة عن المعايير المطلوبة لشغل الوظائف الإدارية" بمتوسط حسابي (3.33) ووزن نسبي (66.6%) ودرجة استجابة "محايد"

ثالثاً: الكفاءة والفاعلية

جدول 15 المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	توفر الإدارة خططا بعيدة المدى لتطوير مستوى الأداء	3.63	%72.6	0.964	موافق	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.2	تنظم الإدارة استخدام مواردها المالية المتاحة بعناية	3.37	%67.4	1.159	محايد	4
.3	تضع الإدارة الأهداف وفق الإمكانات المتاحة	3.53	%70.6	1.137	موافق	2
.4	توجد لدى الإدارة خطط لتطوير مواردها المالية.	3.30	%66.0	1.208	محايد	5
.5	توفر الإدارة نظاما لمعرفة الاحتياجات التدريبية للعاملين بالإدارة المالية	3.43	%68.6	1.165	موافق	3
	جميع فقرات البعد	**3.45**	**%69.0**	**1.008**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الأول – الكفاءة والفاعلية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة تراوحت ما بين "موافق" و"محايد" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.63– 3.30).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (1) والتي تنص على " توفر الإدارة خططا بعيدة المدى لتطوير مستوى الأداء" بمتوسط حسابي يبلغ (3.63) ووزن نسبي (72.6%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي تنص على "تضع الإدارة الأهداف وفق الإمكانات المتاحة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.53) ووزن نسبي (70.6%) بدرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الثالث جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على " توفر الإدارة نظاما لمعرفة الاحتياجات التدريبية للعاملين بالإدارة المالية" بمتوسط حسابي (3.43) ووزن نسبي (68.6%) ودرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الرابع الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تنظم الإدارة استخدام مواردها المالية المتاحة بعناية" بمتوسط حسابي (3.37) ووزن نسبي (67.4%) ودرجة استجابة "محايد"

رابعاً: صناعة القرار

جدول 16 المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الرابع من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	توفر الإدارة المالية المعلومات الكافية قبل اتخاذ أي قرار	3.47	%69.4	1.167	موافق	4
.2	تهتم الإدارة بالالتزام بالقواعد والقوانين التي تحكم اتخاذ أي قرار	3.73	%74.6	1.112	موافق	1
.3	تتيح الادارة المعلومات الخاصة بأي قرار	3.53	%70.6	1.074	موافق	3
.4	تتخذ الإدارة القرارات وفق أولويات الإدارة المالية واحتياجاتها	3.70	%74.0	1.022	موافق	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.5	يشترك الموظفون بالإدارة في صنع القرار	3.03	%60.6	1.299	محايد	5
	جميع فقرات البعد	**3.49**	**%69.8**	**1.009**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الرابع من المحور الأول – صناعة القرار وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة تراوحت ما بين "موافق" و"محايد" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.73– 3.03).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تهتم الإدارة بالالتزام بالقواعد والقوانين التي تحكم اتخاذ أي قرار" بمتوسط حسابي يبلغ (3.73) ووزن نسبي (74.6%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تتخذ الإدارة القرارات وفق أولويات إدارة الشؤون المالية واحتياجاتها" بمتوسط حسابي يبلغ (3.70) ووزن نسبي (74.0%) بدرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الثالث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تتيح الادارة المعلومات الخاصة بأي قرار" بمتوسط حسابي (3.53) ووزن نسبي (70.6%) ودرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الرابع الفقرة رقم (1) والتي تنص على " توفر الإدارة المالية المعلومات الكافية قبل اتخاذ أي قرار" بمتوسط حسابي (3.47) ووزن نسبي (69.4%) ودرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (5) والتي تنص على يشترك الموظفون بالإدارة في صنع القرار" بمتوسط حسابي يبلغ (3.03) ووزن نسبي (60.6%) ودرجة استجابة "محايد".

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (3.49) بوزن نسبي بلغ (69.8%) مما يدل على أن صناعة القرار مطبقة بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

خامساً: التميز المؤسسي

جدول :17 المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الخامس من المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	تدعم الإدارة المالية استخدام المستحدثات التكنولوجية الحديثة	3.77	%75.4	1.104	موافق	1
.2	تحرص الإدارة المالية على استقطاب الكفاءات العلمية	3.33	%66.6	1.093	محايد	4
.3	تتبنى الإدارة المالية معايير الجودة في نظامها الإداري	3.37	%67.4	1.098	محايد	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.4	تسعى الإدارة المالية لتطبيق نظام الاعتماد العالمي	3.60	%72.0	1.133	موافق	2
	جميع فقرات البعد	**3.52**	**%70.4**	**1.008**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الخامس من المحور الأول – التميز المؤسسي وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (4) فقرات بدرجة استجابة تراوحت ما بين "موافق" و"محايد" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.77– 3.33).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تدعم الإدارة المالية استخدام المستحدثات التكنولوجية الحديثة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.77) ووزن نسبي (75.4%) بدرجة استجابة "موافق". يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تسعى الإدارة المالية لتطبيق نظام الاعتماد العالمي" بمتوسط حسابي يبلغ (3.60) ووزن نسبي (72.0%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الثالث الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تتبنى الإدارة المالية معايير الجودة في نظامها الإداري" بمتوسط حسابي (3.37) ووزن نسبي (67.4%) ودرجة استجابة "محايد"

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تحرص الإدارة المالية على استقطاب الكفاءات العلمية." بمتوسط حسابي يبلغ (3.33) ووزن نسبي (66.6%) ودرجة استجابة "موافق".

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (3.52) بوزن نسبي بلغ (70.4%) مما يدل على أن التميز المؤسسي مطبق بدرجة كبيرة في بإدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

الجدول التالي يوضح ملخصاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد المحور الأول – قواعد الحوكمة:

جدول 18: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد المحور الأول مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	البعد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	البعد الأول: المساءلة	3.79	%75.8	0.790	موافق	1
.2	البعد الثاني: الشفافية	3.52	%70.4	0.974	موافق	2
.3	البعد الثالث: الكفاءة والفاعلية	3.45	%69.0	1.008	موافق	5
.4	البعد الرابع: صناعة القرار	3.49	%69.8	1.009	موافق	4
.5	البعد الخامس: التميز المؤسسي	3.52	%70.4	1.008	موافق	2 مكرر
	جميع فقرات المحور	**3.56**	**%71.2**	**0.893**	**موافق**	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى استجابة من قبل أفراد عينة الدراسة كانت على فقرات البعد الأول – المسائلة بمتوسط حسابي (3.79) ووزن نسبي (75.8%) ودرجة استجابة "موافق"، يليها الاستجابة على فقرات البعد الثاني – الشفافية، والبعد الخامس – التميز المؤسسي بمتوسط حسابي (3.52) ووزن نسبي (70.4%) ودرجة استجابة "موافق" لكل منهما، يليها الاستجابة على فقرات البعد الرابع – صناعة القرار بمتوسط حسابي (3.49) ووزن نسبي (69.8%) ودرجة استجابة "موافق" في حين كانت أقل استجابة على فقرات البعد الثالث – الكفاءة والفاعلية بمتوسط حسابي (3.45) ووزن نسبي (69.0%) ودرجة استجابة "موافق"

بشكل عام، نجد أن المتوسط الحسابي لجميع أبعاد المحور بلغت قيمته (3.56) بوزن نسبي (71.2%) مما يدل على أن قواعد الحوكمة مطبقة بدرجة كبيرة في إدارة تعليم جدة / إدارة الشؤون الإدارية والمالية، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

تساؤل الدراسة الفرعي الثاني: ما معوقات تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

وللإجابة عن التساؤل السابق، قامت الباحثة بتحليل أبعاد المحور الثاني -معوقات الحوكمة، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري، بهدف معرفة ما إذا كان متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد:

أولاً: المعوقات التنظيمية

جدول 19: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	كثرة الأعباء على الموظفين والإداريين مما يقلل قدرتهم على التطوير	3.57	%71.4	1.165	موافق	5
.2	عدم الإفصاح عن معايير تعيين الموظفين	3.93	%78.6	0.907	موافق	1
.3	سيادة البيروقراطية الإدارية في المعاملات	3.77	%75.4	0.898	موافق	2
.4	التفرد في اتخاذ القرارات	3.77	%75.4	1.006	موافق	2 مكرر
.5	غياب آلية واضحة للمساءلة الادارية	3.60	%72.0	1.037	موافق	4
	جميع فقرات البعد	**3.73**	**%74.6**	**0.753**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الأول من المحور الثاني – المعوقات التنظيمية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة "موافق" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.93– 3.57).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على " عدم الإفصاح عن معايير تعيين الموظفين" بمتوسط حسابي يبلغ (3.93) ووزن نسبي (78.6%) بدرجة استجابة "موافق". يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي تنص على " سيادة البيروقراطية الإدارية في المعاملات" والفقرة رقم (4) والتي تنص على "سيادة البيروقراطية الإدارية في المعاملات" بمتوسط حسابي يبلغ (3.77) ووزن نسبي (75.4%) بدرجة استجابة "موافق" لكل منهما، يليها في الترتيب الرابع الفقرة رقم (5) والتي تنص على " غياب آلية واضحة للمساءلة الإدارية" بمتوسط حسابي (3.60) ووزن نسبي (72.0%) ودرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " كثرة الأعباء على الموظفين والإداريين مما يقلل قدرتهم على التطوير." بمتوسط حسابي يبلغ (3.57) ووزن نسبي (71.4%) ودرجة استجابة "موافق".

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (3.73) بوزن نسبي بلغ (74.6%) مما يدل على وجود معوقات تنظيمية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

ثانياً: المعوقات المادية

جدول 20: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	اعتماد نظام مالي تقليدي في تحضير ميزانية الادارة	3.70	%74.0	0.915	موافق	2
.2	قلة كفاية المخصصات المالية لتصميم وتطوير برامج تطبيق الحوكمة.	4.10	%82.0	0.712	موافق	1
.3	ارتفاع تكاليف التشغيل داخل الادارة	3.67	%73.4	0.844	موافق	3
.4	نقص وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات داخل الادارة	3.63	%72.6	1.098	موافق	4
	جميع فقرات البعد	**3.78**	**%75.6**	**0.699**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثاني من المحور الثاني – المعوقات المادية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (4) فقرات بدرجة استجابة "موافق" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.10– 3.63).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على " قلة كفاية المخصصات المالية لتصميم وتطوير برامج تطبيق الحوكمة" بمتوسط حسابي يبلغ (4.10) ووزن نسبي (82.0%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) والتي تنص على " اعتماد نظام مالي تقليدي في تحضير ميزانية الادارة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.70) ووزن نسبي

(74.0%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في الترتيب الثالث الفقرة رقم (3) والتي تنص على " ارتفاع تكاليف التشغيل داخل الادارة" بمتوسط حسابي (3.67) ووزن نسبي (73.4%) ودرجة استجابة "موافق".

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (4) والتي تنص على " نقص وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات داخل الادارة " بمتوسط حسابي يبلغ (3.63) ووزن نسبي (72.6%) ودرجة استجابة "موافق".

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (3.78) بوزن نسبي بلغ (75.6%) مما يدل على وجود معوقات مادية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: المعوقات البشرية

جدول 21: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	عدم كفاية الموظفين لتنفيذ عملية الحوكمة داخل الإدارة	3.63	%72.6	1.129	موافق	4
.2	نقص الوعي لدى الموظفين بأسس ومبادئ الحوكمة	4.13	%82.6	0.860	موافق	1
.3	ضعف الكفايات الإدارية	3.73	%74.6	1.015	موافق	2
.4	عدم تحمل المسؤولية داخل الادارة	3.63	%72.6	1.129	موافق	4 مكرر
.5	غياب مفهوم المساءلة	3.73	%74.6	1.015	موافق	2 مكرر
	جميع فقرات البعد	**3.77**	**%75.4**	**0.859**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد الثالث من المحور الثاني – المعوقات البشرية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد والبالغ عددها (5) فقرات بدرجة استجابة "موافق" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (4.13– 3.63).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (2) والتي تنص على " نقص الوعي لدى الموظفين بأسس ومبادئ الحوكمة" بمتوسط حسابي يبلغ (4.13) ووزن نسبي (82.6%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (3) والتي تنص على " ضعف الكفايات الإدارية" والفقرة رقم (5) التي تنص على " غياب مفهوم المساءلة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.73) ووزن نسبي (74.6%) بدرجة استجابة "موافق" لكل منهما

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " عدم كفاية الموظفين لتنفيذ عملية الحوكمة داخل الإدارة" والفقرة رقم (4) والتي تنص على "عدم تحمل المسؤولية داخل الادارة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.63) ووزن نسبي (72.6%) ودرجة استجابة "موافق" لكل منهما.

بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بلغ (3.77) بوزن نسبي بلغ (75.4%) مما يدل على وجود معوقات بشرية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة.

الجدول التالي يوضح ملخصاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد المحور الثاني – معوقات الحوكمة:

جدول 22: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد المحور الثاني مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	البعد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	البعد الأول: المعوقات التنظيمية	3.73	%74.6	0.753	موافق	3
.2	البعد الثاني: المعوقات المالية	3.78	%75.6	0.699	موافق	1
.3	البعد الثالث: المعوقات البشرية	3.77	%75.4	0.859	موافق	2
جميع فقرات المحور		**3.76**	**%75.2**	**0.612**	**موافق**	

يتضح من الجدول السابق أن أعلى استجابة من قبل أفراد عينة الدراسة كانت على فقرات البعد الثاني – المعوقات المادية بمتوسط حسابي (3.78) ووزن نسبي (75.6%) ودرجة استجابة "موافق"، يليها الاستجابة على فقرات البعد الثالث – الشفافية بمتوسط حسابي (3.77) ووزن نسبي (75.4%) ودرجة استجابة "موافق"، في حين كانت أقل استجابة على فقرات البعد الأول – المعوقات التنظيمية بمتوسط حسابي (3.73) ووزن نسبي (74.6%) ودرجة استجابة "موافق"

تساؤل الدراسة الفرعي الثالث: ما مدى مصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة؟

وللإجابة عن التساؤل السابق، قامت الباحثة بتحليل فقرات المحور الثالث -التقارير المالية، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحراف المعياري، بهدف معرفة ما إذا كان متوسط درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات البعد قد وصلت لدرجة أعلى من درجة الحياد:

جدول 23: المتوسطات الحسابية والوزن النسبي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
.1	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة ويساعد في تطبيقها.	3.53	%70.6	1.074	موافق	5
.2	تقوم الإدارة المالية بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة	3.43	%68.6	1.073	موافق	6
.3	توفر قواعد الحوكمة متطلبات الإفصاح المطلوبة في	3.47	%69.4	0.973	موافق	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	النتيجة	الترتيب
	الإدارة المالية					
.4	تقوم الجهات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني في مراقبة أعمال الإدارة المالية ومتابعتها بما يعزز قواعد الحوكمة.	3.67	%73.4	1.028	موافق	2
.5	تعمل الإدارة المالية على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عال من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.	3.47	%69.4	1.042	موافق	3 مكرر
.6	تحتوي قواعد الحوكمة على دور الإدارة المالية ومسؤولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي.	3.73	%74.6	0.907	موافق	1
	جميع فقرات المحور	**3.55**	**%71.0**	**0.821**	**موافق**	

يوضح الجدول السابق متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور الثالث – التقارير المالية وترتيبها حسب المتوسطات الحسابية من الأهم فالأقل أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور والبالغ عددها (6) فقرات بدرجة استجابة "موافق" وذلك بمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.73– 3.43).

كانت أعلى الفقرات متوسطاً هي الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تحتوي قواعد الحوكمة على دور الإدارة المالية ومسؤولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي" بمتوسط حسابي يبلغ (3.73) ووزن نسبي (74.6%) بدرجة استجابة "موافق"، يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) والتي تنص على " تقوم الجهات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني في مراقبة أعمال الإدارة المالية ومتابعتها بما يعزز قواعد الحوكمة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.67) ووزن نسبي (73.4%) بدرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الثالث جاءت الفقرة رقم (3) والتي تنص على " توفر قواعد الحوكمة متطلبات الإفصاح المطلوبة في الإدارة المالية" والفقرة رقم (5) والتي تنص على "تعمل الإدارة المالية على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عال من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها" بمتوسط حسابي (3.47) ووزن نسبي (69.4%) ودرجة استجابة "موافق " لكل منهما، يليها الاستجابة على الفقرة رقم (1) والتي تنص على "يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة ويساعد في تطبيقها" بمتوسط حسابي (3.53) ووزن نسبي (70.6%) ودرجة استجابة "موافق"

في الترتيب الأخير جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "تقوم الإدارة المالية بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة" بمتوسط حسابي يبلغ (3.43) ووزن نسبي (68.6%) ودرجة استجابة "موافق"

تساؤل الدراسة الفرعي الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تطبيق الحوكمة الإدارية ومصداقية التقارير المالية في إدارة التعليم في جدة/إدارة الشؤون الإدارية والمالية؟

وللإجابة عن التساؤل السابق، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط ما بين إجمالي المحور الأول – قواعد الحوكمة والمحور الثالث – التقارير المالية، الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول 24: معامل الارتباط ما بين قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية

المحور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
قواعد الحوكمة	**0.691	0.000
مصداقية التقارير المالية		

**** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01**

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط ما بين قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية بلغت قيمته (0.691) وبلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين تطبيق الحوكمة الإدارية ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.

وللتفصيل في النتائج السابقة، قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط ما بين أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية، الجدول التالي يوضح هذه النتائج:

جدول 25 معامل الارتباط ما بين ابعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية

المتغيرات	مصداقية التقارير المالية	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المساءلة	**0.551	0.000
الشفافية	**0.632	0.000
الكفاءة والفاعلية	**0.647	0.000
صناعة القرار	**0.653	0.000
التميز المؤسسي	**0.743	0.000

**** دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01**

6. مناقشة النتائج والتوصيات

1.6. نتائج الدراسة

بعد مناقشة محاور الدراسة بشكل عام، أظهرت الدراسة الحالية النتائج التالية:

1. يتم تطبيق المساءلة بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (75.8%).
2. يتم تطبيق الشفافية بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (70.4%).
3. يتم تطبيق الكفاءة والفاعلية بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (69.0%).

4. يتم تطبيق صناعة القرار بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (69.8%).
5. يتم تطبيق التميز المؤسسي بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة كأحد قواعد الحوكمة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (70.4%).
6. يتم تطبيق قواعد الحوكمة بدرجة كبيرة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة بشكل عام، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (71.2%).
7. وجود معوقات تنظيمية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (74.6%).
8. وجود معوقات مادية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (75.6%).
9. وجود معوقات بشرية كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (75.4%).
10. وجود معوقات كبيرة تواجه تطبيق قواعد الحوكمة في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة، وذلك من وجهة أفراد عينة الدراسة بوزن نسبي بلغ (75.2%).
11. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين المساءلة كأحد أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
12. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين الشفافية كأحد أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
13. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين الكفاءة والفاعلية كأحد أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
14. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين صناعة القرار كأحد أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
15. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين التميز المؤسسي كأحد أبعاد قواعد الحوكمة ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
16. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) ما بين قواعد الحوكمة بشكل عام ومصداقية التقارير المالية في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة

2.6. توصيات الدراسة

1. توجيه إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة إلى العمل على الإعلان عن المعايير المطلوبة لشغل الوظائف الإدارية داخل الإدارة بكل شفافية للجميع
2. الإفصاح عن سياسة المكافآت لجميع العاملين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.

3. العمل على تنظيم استخدام الموارد المالية المتاحة من قبل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة بعناية وبالشكل الأمثل بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للإدارة.
4. العمل على وضع خطط لتطوير الموارد المالية داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة.
5. العمل على زيادة نسبة إشراك العاملين داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة في عملية صنع القرار بالتعاون مع الإدارة العليا
6. العمل على استقطاب الكفاءات العلمية المناسبة للعمل داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
7. زيادة مستوى اهتمام إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة بتطبيق نظام الاعتماد العالمي لديها.
8. العمل على الموازنة ما بين أعباء الموظفين والإداريين ومهامهم الوظيفية الموكلة إليهم، وإتاحة المجال أمامهم لتطوير قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية
9. العمل على الإفصاح عن معايير تعيين الموظفين داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
10. توجيه الإدارة العليا في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة إلى عدم التفرد في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة
11. وضع آلية واضحة للمساءلة الادارية وكيفية تطبيقها داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
12. العمل على زيادة المخصصات المالية لتصميم وتطوير برامج تطبيق الحوكمة داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة
13. تعزيز وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات داخل إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة وتوفير أحدث التقنيات اللازمة لإنجاز المهام الوظيفية المختلفة
14. العمل على زيادة مستوى الوعي لدى الموظفين العاملين في إدارة الشؤون المالية بالإدارة العامة للتعليم بمحافظة جدة بأسس ومبادئ الحوكمة

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية

- الغامدي، ه. ع. ا. ب. الزهيري، (2017)، درجة تطبيق المساءلة الإدارية لدى إدارة التعليم في منطقة الباحة من وجهة نظر قادة المدارس. المجلة التربوية الدولية المتخصصة
-النشرة الاقتصادية، (2003)، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات. العدد الثاني المجلد السادس والخمسون.
- بركة، كامل يوسف، (2012)، دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات ". دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير –الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين
- حنان، رضوان، (2005)، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري التطبيقات العملية، ط1، عمان، دار وائل للنشر
- شروق محمد علي، (2018)، أثر تطبيق معايير الحوكمة في الشركات العائلية على أداء الشركات في محافظة نابلس، أطروحة لاستكمال الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين

- حبوش محمد جميل، (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات – دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة-رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- محمود الوشاح، لونا شاهين، (2020)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الأعمال، الأردن
- كريري، ع. م. ع. (2021). حوكمة الاستدامة الثلاثية الاستدامة الثلاثية (ESG)في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 8(19)
- يرقي حسين وعبدالصمد عمر. (2011). واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها. جامعة المدية.
- محمد غادر، (2012)، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.
-التميمي، عباس حميد يحيى، (2008)، أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- ميخائيل، أشرف حنا، (2005)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- رأفت محمد العوضي، (2020)، تصور مقترح لحوكمة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، فلسطين المجلد (5) العدد (2)
- أبو نصار محمد وحميدات، جمعة، (2009)، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية. ط2، عمان: دار وائل للنشر.
- العيسوي، إبراهيم. (2003). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق، 2003
- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (2021)، أثر العالقة بين آليات حوكمة الشركات والإفصاح عن المعلومات المستقبلية على تكلفة رأس المال، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(1) ج 2
- الحياري، عمر. (2017)، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط
- آل خليفة إمام حامد، (2007). صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة. متطلبات مؤتمر حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية، مصر
- قبلي، نبيل، (2017)، دور مبادئ الحوكمه في تفعيل الأداء المالي لشركات التأمين. الجزائر
- عثماني ميرة، (2012)، اهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على بيئة الأعمال. الجزائر.
- طراد، مقدم، الهام، هناء، (2016)، أثر تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وفق مقررات لجنة بازل. الجزائر.

- صالحات، رافع يوسف، (2012). واقع بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في الجامعات الفلسطينية والجامعات العامة والحكومية

– الخطيب، أحمد، (2006). إدارة الجودة الشاملة تطبيقات تربوية، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

- النجار، جميل حسن؛ عقل، على خليل. (2016). أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث

- عطوي وإبراهيم حمد عيد. (2018). حقيقة تطبيق مبادئ الحكم في مدارس تبوك الابتدائية الحكومية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

- حتاملة وعبد السلام محمود. (2018). درجة ممارسة حوكمة الشركات في مديريات التربية والتعليم في الأردن من وجهة نظر القادة الإداريين فيها. مجلة العلوم التربوية المجد 45(4)، الملحق 7

- بدح، أحمد، والعواملة، حسن، (2017). واقع تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام الأكاديمية فيها، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي، مجلس حوكمة الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية وجامعة الشرق الأوسط

– الغالبي، طاهر محسن، والعامري، صالح مهدي، (2005)، المسئولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال- الأعمال والمجتمع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

– المليجى، رضا إبراهيم، (2011)، نحو تعليم متميز في القرن الحادي والعشرين، رؤى استراتيجية ومداخل إصلاحية، دار الفكر العربي، القاهرة

- محمد، ضحاوي. (2011). دراسة مقارنة لنظم الحوكمة المؤسسية للجامعات في كل من جنوب أفريقيا وزيمبابوي وإمكانية الإفادة منها في مصر (الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية.
http://search.mandumah.com/Record/256321

- الحميدي، منال حسين. (2016)، واقع تطبيق الحوكمة الرشيدة ومعوقاتها بجامعة الطائف من وجهة نظر أعضاء الهيئة الأكاديمية، كلية التربية، جامعة بنها -https://edu.moe.gov.sa/jeddah/Pages/default.aspx

2.7. المراجع الأجنبية

- Alamgir, M. (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7

- Ararat, M., Black, B. S., & Yurtoglu, B. B. (2017). The effect of corporate governance on firm value and profitability: Time-series evidence from Turkey. Emerging Markets Review, 30, 113-132.

- Bindabel, W., Patel, A., & Yekini, C. O. (2017). The challenges faced by integrating Islamic corporate governance in companies of Gulf countries with non-Islamic companies across border through merger and acquisition.

- Freeland. C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to Corporate Governance and Reform: paving the Way to FINANCIAL Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

- International Accounting Standards Board (IASB) 2010, ED/2010/2

Conceptual Framework for Financial Reporting; the Reporting Entity, March, p. 8.

- Kohansal, rokhsareh (2011) .school district governnce and classroom reading institutional practice . Unpublished doctorate dissertation. University of California .usa

- Maulamin, T. M., & Bhakti, D. P. (2017). Effect Corporate Governance and Taxation Reform of Profit and and Tax Management on Listed Companies in Indonesian Stock Market.

- Maassen Peter. (2000). the Changing Roles of Stakeholders in Dutch University Governance, European Journal of Education pp. 449-464

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الباحثة/ أمجاد فاروق فلمبان، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.52.7